

## المبسوط

العادة الظاهرة جرحا بينا وإن كان شرطا لا يقتضيه العقد وليس فيه عرف ظاهر .  
( قال ) ( فإن كان فيه منفعة لأحد المتعاقدين فالبيع فاسد ) لأن الشرط باطل في نفسه  
والمنتفع به غير راض بدونه فتمكن المطالبة بينهما بهذا الشرط فلهذا فسد به البيع  
وكذلك إن كان فيه منفعة للمعقود عليه وذلك نحو ما بينا أنه إذا اشترى عبدا على أنه لا  
يبيعه فإن العقد يعجبه أن لا تتناوله الأيدي وتتمام العقد بالمعقود عليه حتى لو زعم أنه  
حر كان البيع باطلا فاشترطت منفعته كاشترطت منفعة أحد المتعاقدين .  
( قال ) ( وإن لم يكن فيه منفعة لأحد فالشرط باطل والبيع صحيح ) نحو ما إذا اشترى دابة  
أو ثوبا بشرط أن لا يبيع لأنه لا مطالب بهذا الشرط فإنه لا منفعة فيه لأحد وكان لغوا والبيع  
صحيح إلا في رواية عن أبي يوسف .  
( قال ) يبطل به البيع نص عليه في آخر المزارعة لأن في هذا الشرط ضرا على المشتري من  
حيث أنه يتعذر عليه التصرف في ملكه والشرط الذي فيه ضرر كالشرط الذي فيه منفعة لأحد  
المتعاقدين ولكننا نقول لا معتبر بعين الشرط بل بالمطالبة به والمطالبة تتوجه بالمنفعة  
في الشرط دون الضرر .  
( قال ) ( وإذا اشترى عبدا على أنه يعتقه فالبيع فاسد ) وروى الحسن عن أبي حنيفة  
رحمهما  $\square$  تعالى أن البيع جائز بهذا الشرط وهو قول الشافعي لحديث بريرة رضي  $\square$  عنها  
فإنها جاءت إلى عائشة رضي  $\square$  عنها تستعينها في المكاتب ( قالت ) إن شئت عدتها لأهلك  
وأعتقك فرضيت بذلك فاشترتها وأعتقتها وإنما اشترتها بشرط العتق وقد أجاز ذلك رسول  $\square$   
صلى  $\square$  عليه وسلم لها ولأن الشراء بشرط الإعتاق متعارف بين الناس لأن بيع العبد سمة  
متعارف في الوصايا وغيره وتفسيره البيع بشرط العتق ولأن العتق في المبيع قبض حتى إذا  
أعتق المشتري المبيع قبل القبض صار قابضا والقبض من أحكام العقد فاشترطه في العقد  
يلائم العقد ولا يفسده .  
وحجتنا في ذلك نهي النبي صلى  $\square$  عليه وسلم عن بيع وشرط ولأن في هذا الشرط منفعة  
للمعقود عليه والعقد لا يقتضيه فيفسد به في العقد كما لو شرط أن لا يبيع يوضحه أنه لو  
شرط في الجارية أن يستولدها أو في العبد أن يدبره كان العقد فاسدا فإذا كان اشتراط حق  
العتق لها يفسد البيع فاشترط حقيقة العتق أولى ودعواه أن هذا الشرط يلائم العقد لا معنى  
له فإن البيع موجب للملك والعتق مبطل له فكيف يكون بينهما ملائمة ثم هذا الشرط يمنع  
استدامة الملك فيكون ضد ما هو المقصود بالعقد وبيع العبد لسمة

